**لا محاسبة ولا خلاص من الفساد في ظلّ النظام الكلِبتوقراطيّ اللبنانيّ**

* [الأب صلاح أبوجوده اليسوعي](https://newspaper.annahar.com/author/5938-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D9%88%D8%B9%D9%8A)

* 15 آب 2020 | 00:45

*
* [Aa](https://newspaper.annahar.com/article/1257748-%D9%84%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%B5-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D8%A8%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A)

*"ما الطاغيّة إلّا خيالًا، فسلطته تتوزّع عمليًّا على طغاةٍ فرعيّين مجهولين وغير مسؤولين، سريعًا ما يصبح طغيانهم وفسادهم لا يُطاقان"*

**(غوستاف لُو بون)**

قد يستغرب المرء قول الرئيس حسّان دياب في خطاب استقالته بتاريخ 10 آب 2020، إنّه "اكتشف" أنّ "منظومة الفساد المتجذّرة...أكبر من الدولة التي لا تستطيع التخلّص منها"؛ ذلك أنّه قادم من وسط أكاديميّ، ويعلم مسبقًا، على أقّله نظريًّا، أنّ الفساد متأصّل في طريقة عمل النظام القائم. فلعلّه قصد بقوله أنّه "اختبر عجزه" عن اقتلاع الفساد، بل وحتّى محاربته. وفي الواقع، لا يمكن التخلّص من الفساد من داخل النظام، لأنّ طريقة عمل هذا النظام، منذ الاستقلال إلى اليوم، خلقت مجتمعًا نقيضًا لمجتمع الدولة الحديثة، يشبه إلى حدٍّ بعيد المجتمع الذي نتج من الكلِبتوقراطيّة التي يتكلّم عليها الكاتب باتريك مِنِي ليصف فترة نهاية الشيوعيّة في روسيا.

تعني الكلِبتوقراطيّة السياسات الحكوميّة التي تؤدّي إلى جنوحٍ يتمثّل بفساد النخب الحاكمة التي تسعى إلى الإثراء الشخصيّ غير المشروع أو تملّك السلطة، فتنشر الفساد على نطاق واسع، وتفسح بالتالي المجال لنشأة مجتمعٍ موازٍ لمجتمع الدولة، يطغى مع الوقت على الحياة اليوميّة العاديّة، ويصير جزءًا لا يتجزّأ منها. فلا عجب من أن يصبح فساد النخب متغلغلًا في مختلف القطاعات من طريق نُخب فرعيّة تمارس المضاربة والتجارة غير المشروعتين والنهب والاختلاس والرشاوى وشراء الضمائر وتبييض الأموال، إلى ما هنالك من جرائم الفساد. ومع الوقت، يصبح هذا المجتمع الموازي الأساس، ويختفي تدريجيًّا ما كان يُفترض أن يكون مجتمع الدولة الحديثة. فمقاييس الحكم تنقلب في الذهنيّة العامّة مع مرور الوقت، بحيث يصبح ما هو شاذّ صحيحًا وفطنة وتفنّنًا، وما هو صحيح غباء أو وهمًا أو جبنًا. ولا يُستثنى من هذا الجنوح الأجهزة الأمنيّة والقضائيّة، إذ يعمد القائمون عليها إلى إخفاء الحقائق أو تزويرها أو تحريفها، إمّا بدافع الخوف من سطوة النخبة الحاكمة، وإمّا للحفاظ على مصالحهم الشخصيّة.

ويأتي عدم تجانس المجتمع في الإطار اللبنانيّ، وبوجه خاصّ بسبب العامل المذهبيّ-الطائفيّ، ليزيد من ديناميّة الكلِبتوقراطيّة حدّةً، إذ تعزّزها، من جهة، نخب سياسيّة تُمسك بموارد البلاد ومرافقها ووظائفها، فتكره المواطنين، بالتالي، على القيام برتب الفساد بدافع الضرورة أو الفائدة، وقد نصَّبت ذاتها ضمانة وحيدة لهم لكسب رزقهم. ومن جهة ثانية، يفهم المواطنون دولتهم وولائهم لها من خلال انتمائهم المذهبيّ-الطائفيّ، وبالتالي، من خلال علاقتهم بالنخب الكلِبتوقراطيّة ذاتها.

لقد أدّت هذه الممارسة إلى نسج روابط في مختلف الحقول خارج قواعد دولة القانون والمؤسّسات. فالعلاقة بالدولة عرضيّة أو ثانويّة بالقياس على العلاقة الثابتة بالنخب السياسيّة التي تمون على مختلف أجهزة الدولة. وما ينطبق على علاقة المواطنين بالنخب ينطبق أيضًا على علاقات النخب بعضها ببعض. فإنّ روابطها لا تقوم على عمل مؤسّسات الدولة الدستوريّة وقوانينها، ولا على تعزيز روح الولاء للوطن، وتطوير مفاهيم الخير العامّ والمصلحة الوطنيّة وعمل المؤسّسات العامّة، بل على التسويات والمساومات التي يتمّ التوصّل إليها من خلال المحاصصة في كلّ شيء. فلا عجب إذًا من أن ينهش الفساد البلاد نهشًا من دون رقيب أو حسيب، ويبقى عصيًّا على كلّ محاولة لاقتلاعه.

Volume 0%

من ناحية أخرى، إنّ الوعي الوطنيّ الذي تجلّى في انتفاضة 17 تشرين الأوّل 2019، وفي التضامن مع منكوبي انفجار 4 آب الجاري الأبوكاليبتيّ، وهو وعي مرتبط بضرورة محاسبة المسؤولين عن الفساد والنهب، والمطالبة بدولة القانون والمؤسّسات، ورفض النخب السياسيّة التقليديّة، يمثّل بارقة أمل بمستقبل أفضل. ولكنّه يحتاج إلى وقت ليتنقَّى من رواسب العامل المذهبيّ-الطائفيّ، ويُترجم ببرامج اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة عمليّة، ويُنتج طبقة سياسيّة جديدة. وإنْ كان هذا الوعي يجد سندًا قويًّا له في بعض المؤسّسات التربويّة والثقافيّة، ومنظّمات المجتمع المدنيّ وبعض النقابات، وهذا يمثّل ضمانة لاستمراره وتطوّره، فإنّه يبقى عرضة للتشتّت أو الانحراف بسبب ما يتعرّض له وسيتعرّض له من حملات شعواء تقوم بها النخب الكلِبتوقراطيّة بغية قمعه. ومن الواضح أنّ المعركة غير متكافئة، إذ لا تزال تلك النخب تمسك بمفاصل الحكم والأجهزة العسكريّة والقضائيّة، فضلًا عن وسائل الإعلام.

لذا، تبرز ثمّة حاجة ملحّة إلى حماية هذا الوعي وتطويره، من خلال إيجاد مرجعيّة قضائيّة مستقلّة تفضح الفاسدين وتحاكمهم، وتحاسب المسؤولين على أعمالهم. وفي ضوء هذا الأمر، تبرز أيضًا حاجة ثانية ملحّة في أن تكون هذه المرجعيّة دوليّة، لا محليّة للأسباب المذكورة آنفًا. فهل هذا ممكن؟ هل يمكن إنشاء محكمة خاصّة بلبنان للنظر في ملفّات الفساد ومحاسبة المسؤولين، على مثال المحكمة الدوليّة الخاصّة بلبنان التي ستُصدر حكمها قريبًا؟

إنّ مسألة إنشاء محكمة دوليّة لمسائل الفساد الكبيرة مشابهة للمحكمة الجنائيّة الدوليّة أمرٌ مطروح، وثمّة جهود متواصلة في هذا السياق، من أهمّ المساهمين فيها معهد ميشلسن في النرويج، يمكن النخب الثقافيّة الديموقراطيّة، ومنظّمات المجتمع المدنيّ، والنقابات المستقلّة، أن تستفيد منها، لتطرح على المجتمع الدوليّ من خلال الدول الصديقة، وفي طليعتها فرنسا، المساعدة لإنشاء تلك المحكمة. وممّا لا شكّ فيه أنّ تبريرات مثل هذا المطلب قويّة، فلبنان منهار ماليًّا واقتصاديًّا بسبب النهب والفساد وغياب كلّ إمكانيّة لمحاسبة المسؤولين، وبسبب قدرة النخب الكلِبتوقراطيّة على إعادة إنتاج ذاتها؛ هذه النخب التي تستفيد من حصانات فعليّة، قانونيّة بحكم شغلها مناصب عامّة، ولاقانونيّة بصفتها مرجعيّات طائفيّة لا تُمسّ، فتبقى هي والنخب الفرعيّة التابعة لها بمنأى عن كلّ ملاحقة قضائيّة، في وقت يبدو القضاء اللبنانيّ ذاتُه غير قادر على العمل باستقلاليّة.

يطرح مبدأ سيادة الدولة، بالطبع، مشكلة كبيرة في وجه الاعتراف بمثل هذه المحكمة. ولكنّ مبدأ السيادة نفسه، كما يتّضح في النقاش الدائر في المؤسّسات الدوليّة، يصبح موضع تساؤل عندما تكون الدولة فاشلة، أي غير مؤهّلة لإدارة شؤونها. فإنّ العامل الأخلاقيّ يتفوّق على مبدأ السيادة، إذ إنّ الأولويّة يجب أن تُولى للحفاظ على الحياة البشريّة وكرامة الإنسان وحقوقه.

سيؤدّي إنشاء مثل هذه المحكمة إلى تغييرات إيجابيّة أساسيّة في البلاد. فالنخب الكلِبتوقراطيّة المتّهمة بالفساد، ستجد نفسها مكشوفة تجاه الرأي المحلّيّ والعالميّ، وغير قادرة بعد على توظيف العامل المذهبيّ-الطائفيّ لصالحها، وقد تواجه خطر الاعتقال في حال مغادرتها البلاد. وبالتالي، سيتعزّز تلقائيًّا دور القوى الشبابيّة التي تطالب بالتغيير الفعليّ، كما سيتحرّر القضاء المحلّيّ من النفوذ السياسيّ والمحسوبيّات، ويصبح من الممكن استعادة الأموال المنهوبة المودعة خارج البلاد.

**أستاذ في جامعة القدّيس يوسف**